

المواطنة الديمقراطية

المواطنة هي علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة. بما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة " دائرة المعارف البريطانية"

ما هي المواطنة؟

يشير مفهوم المواطنة إلى وضع المواطن في دولة ما أو منطقة جغرافية ما بوجود حكومة تمثلها، والتمتع بحقوق الإنسان واحترام المسؤوليات والمساهمة في المجتمع. وتعني حالة الانتماء إلى مجتمع ما أو إلى مجموعة من الناس الذين يدركون بأن لديهم شيء مشترك قد يكون مجرد قبول شرعية الدولة التي يعيشون فيها، وقد يكون أيضا رابط قوي وفاعل يستند إلى التاريخ المشترك، أو العرق أو الدين أو الهدف المشترك ". تنطوي المواطنة على مجموعة من الممارسات القانونية والاجتماعية والثقافية والسياسية بالإضافة للحقوق والواجبات.

الحقوق والواجبات:

إن أصحاب الحقوق هم الناس والحكومة هي الكافل لجميع هذه الحقوق، والمواطن له مجموعة من الحقوق التي يجب ان يتمتع بها ليستطيع ممارسة مفهوم المواطنة وبالتالي يقوم بمسؤولياته وواجباته التي تفرضها عليه مواطنته أن الناس يدركون عادة حقوقهم ومسؤولياتهم لكنهم لا يستطيعون المطالبة بحقوقهم أو المساهمة في الدفاع عن حقوق الآخرين.

الوضع الحقوقي للمواطن:

تكمن أهمية حقوق الإنسان في أنها تحمي حقنا في العيش بكرامة، الذي يشمل الحق في الحياة والحرية والأمن. ويعني العيش بكرامة أنه ينبغي أن تتوفر لنا متطلبات من قبيل السكن اللائق والغذاء الكافي. كما يعني أنه ينبغي أن يكون بإمكاننا المشاركة في المجتمع وتلقي التعليم والعمل وممارسة شعائنا الدينية والتكلم بلغتنا الخاصة والعيش بسلام. حقوق الإنسان أداة لحماية الناس من العنف وإساءة المعاملة.

وحقوق الإنسان تُنمّي الإحترام المتبادل بين الناس. وهي تحض على العمل الواعي والمسؤول لضمان عدم إنتهاك حقوق الآخرين. فعلى سبيل المثال، من حقنا أن نعيش من دون التعرض لأي شكل من أشكال التمييز، ولكن من واجبنا، في الوقت نفسه، ألا نمارس التمييز ضد الآخرين. المواطن في القانون شخص من جنسية وطنية يتمتع بحقوق مدنية وسياسية ويتوجب عليه الاضطلاع ببعض الواجبات تجاه المجتمع. فالوضع الحقوقي الخاص للمواطن يمنحه:

- **حقوقاً مدنية وحرية أساسية:** الزواج، التملك، الأمان أمام القانون (وخاصة قانون الضرائب) المساواة أمام العدالة وفي تبؤ الوظائف العامة. حرية التفكير وحرية التعبير، وحرية المعتقد، وحرية التنقل وحرية الإجتماع والمشاركة والانضمام إلى جمعيات وحرية التظاهر.

حقوقاً سياسية: الحق في الانتخاب والترشح للانتخاب وتولي الوظائف العامة مثل حق الانتخاب وحق الترشيح وحق تولى الوظائف العامة

حقوقاً إجتماعية وإقتصادية وثقافية: مثل الحق في العمل، الحق في تشكيل نقابات والإضمام إليها، والحق في الإضراب. الحق في التعليم. الحق في الضمان الإجتماعي والحق في الرعاية الصحية، والحق في التملك والحق في مستوى معيشي ملائم من حيث المأكل والملبس، والمسكن، والخدمات الاجتماعية الضرورية، والحقوق الثقافية للأقليات والسكان الأصليين

بالمقابل يتوجب على المواطن تأدية واجبات منها احترام القوانين والمساهمة في المصاريف العامة عن طريق دفع الضرائب، الإستعلام والمساهمة في الدفاع عن البلاد.

معنى الواجب:

الواجب إلزام قضائي أو معنوي وواجبات المواطن (مسؤولياته) ملازمه لحقوقه فلا حقوق دون واجبات، اذ يكتسب مفهوم الواجب أهمية كبيرة في الحياة المعاصرة في ظل العنف المتفاقم في المدن وانتشار التصرفات غير المسؤولة. ويجب تذكير المواطنين بضرورة الإلتزام بالواجبات التي تفرضها عليهم مواطنتهم كشرط للإستمتاع بالحقوق. واجبات المواطن تجاه المواطنين الآخرين : أول هذه الواجبات أن على المواطن احترام حقوق الآخرين التي لا تختلف عن حقوقه وقد نصت المادة الرابعة من إعلان حقوق الإنسان والمواطن لعام 1989 على أن " الحدود الوحيدة لتمتع كل انسان بحقوقه الطبيعية هي تلك التي تتيح للأعضاء الآخرين في المجتمع ان يتمتعوا بنفس الحقوق".

المواطنة والجنسية:

على الرغم من إرتباط المواطنة في كثير من الأحيان إرتباطاً وثيقاً بالجنسية (أي حالة الإنتماء إلى الأمة)، إلا أنها مفهوم منفصل ومستقل. فالأمة أو الدولة هي المجتمع المحتمل الوحيد الذي تتم ممارسة المواطنة بداخله (أندرسون، 1991). من الناحية النظرية فإن المواطنين وغير المواطنين الذين يعيشون في دولة ما يمكنهم ممارسة المواطنة، وهذا يعني بأنهم يستطيعون المشاركة في الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية لمجتمعهم. وفي المجتمع الديمقراطي مثلاً، فإن كون المرء مواطناً قد يعني المشاركة النشطة في المجتمع والشعور بأنه قادر على التأثير في صنع القرار.

المواطنة الديمقراطية: بما أن المواطنة تنطوي على مجموعة من الممارسات القانونية والإجتماعية والثقافية والسياسية بالإضافة للحقوق والواجبات، فإن المواطنة الديمقراطية هي المهارة التي يحتاج الجميع إلى تطويرها لممارسة المواطنة.



وهي تشمل ما هو أكثر بكثير من مجرد التصويت في الانتخابات. إن ممارسة التربية المدنية الفعالة يتطلب المعرفة والمهارات والمواقف والسلوكيات التالية:

- معرفة كيف تعمل الدولة والمجتمع - لماذا تعمل الحكومة بالطريقة التي تعمل بها، أين يمكن الحصول على المعلومات وكيفية التصويت؟
- المهارات اللازمة للعيش بشكل جيد في الأسرة والمجتمع.
- كيفية حل النزاعات بطريقة ودية وعادلة.
- كيفية التفاوض وإيجاد أرضية مشتركة.
- كيفية ضمان احترام الحقوق.
- القواعد الأساسية للمجتمع الذي نعيش فيه.
- المسؤوليات الشخصية التي تحتاج للإحترام.
- إدراك المفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان مثل: عدم التمييز والمساواة في النوع الاجتماعي وإحترام التنوع والعدالة في الهوية.
- ما تشمله المشاركة المدنية والإلتزام في أنشطة المجتمع والحياة الإجتماعية والثقافية والسياسية.
- تتطور مهارات التربية المدنية من خلال التعليم والتنشئة الإجتماعية والتعامل مع الحياة السياسية والعامّة بالإضافة إلى الخبرات اليومية.

كيف يمكنك أن تساعد في نشر المواطنة؟

ليس من السهل نشر المواطنة الفاعلة، وبخاصة بين هؤلاء الذين تم تهميشهم تقليدياً في المجالات الإجتماعية والسياسية. ويجب أن يهدف عملك إلى إشراك المجتمعات المحلية في عملية التفكير النقدي وتجهيزهم وتحفيزهم على إتخاذ إجراءات ملموسة، وتعزيز قدرتهم على المشاركة بفعالية أكثر في عمليات صنع القرار في القضايا التي تمسهم وبأن يخضعوا لحكوماتهم للمساءلة. إن مناقشة معنى المواطنة في السياق المحلي هو خطوة هامة في تمكين الناس ليحددوا أدوارهم كمواطنين نشطين في مجتمعهم.

جوهر المواطنة:

يكن جوهر المواطنة في قضيتين أساسيتين هما: المشاركة والمساواة. وهاتان القضيتان كفيلتان بتحقيق الإنتماء للوطن، وخلق حالة من الدافعية للتفاعل الإيجابي، وتقديم الواجبات برضى كامل قائم على القناعة الذاتية بتقدير الواجبات كقيمة، وعدم التهرب منها في أول فرصة سانحة.

المحاور الأساسية للحديث عن مفهوم المواطنة الهوية

عادة ما تكون الهويات الفرعية مهمة للناس لأنها تؤمن الحماية لحياتهم الاجتماعية، وأحياناً تكون أكثر أهمية من هويتهم الوطنية. وبعض الأشخاص يشعرون بالتمييز على خلفية هوياتهم.



والإشكال الأساسى يتمثل فى أن الدولة هى التى توفر الحماية والوجود لأنظمة تقليدية عفى عليها الزمن وتوظفها لأغراض سياسية. وقد أدت هذه الوضعية إلى تداعيات خطيرة سواء على مستوى الإنتقاص من حقوق المواطنة، ولكن أيضا فقدانها للشرعية بفعل سطوة الانتماءات والهويات التقليدية على الوعى الفردى والعام. وقد وصل الأمر فى عدد من البلدان العربية إلى نزاعات وحروب أدت إلى تفتيت المجتمعات وإنهيار الدولة.

تعتبر المواطنة هوية عامة دينامية، أى أنها تتأثر بعمليات التنشئة والتشكيل الاجتماعى للأفراد، وهى تنتعش فى ظل وجود روافد لهويات إيجابية من خلال التعليم الرسمى، أو من خلال التعلم فى فضاءات إجتماعية وسياسية حديثة كتلك المعنية بالمشاركة السياسية والاجتماعية، والدفاع عن الحقوق والحريات، وحتى التنظيمات والروابط المهنية. فهذه أنساق فرعية إيجابية لأنها تتوافق مع قواعد العملية الديمقراطية فى المجتمعات الحديثة. ولكن مع غياب هذه الفضاءات، تبرز الهويات السلبية والتى تنتقص من المواطنة وتؤدى إلى تأكلها. ومن ذلك بروز انساق ثقافية تقليدية تحتمى بالدين أو أية هويات ثقافية أخرى تدخل أحيانا فى حالة عداء مع فكرة المواطنة. وهذا ما نلاحظه على سبيل المثال فيما يتعلق فى حالة الإستقطاب الدينى، والميل المتزايد نحو التقوقع داخل هوية دينية منغلقة على ذاتها. هذا فضلا عن الإحتماء بالطائفة أو العائلة أو القبلية. وحتى فى المجتمعات التى تشهد تفككا متواترا لهذه التنظيمات إلا أنها تتواصل فى الذهنيات، فنجد أن التنظيمات الحديثة كالأحزاب والتنظيمات المدنية تدار بذهنية طائفية أو قبلية أو عائلية.

وتنمو الهويات السلبية فى كل المساحات وتدفع بالمواطنة نحو التهميش، ولا يقف الأمر عند حدود الهويات التقليدية. فيمكن ملاحظة بروز انساق ثقافية حديثة فوق الدولة، تزداد حدتها مع العولمة، وبعضها أيضا منظم وبعضها الآخر عشوائى. فمن ناحية أولى ثمة أنساق فوق-قومية منظمة ونلاحظها فى انتماء أفراد إلى هيئات أو مؤسسات عابرة للقومية بحكم الوظيفة أو التعليم الخ. ومن ناحية ثانية ثمة أنساق عشوائية، فى الأحياء الفقيرة والعشوائيات والمناطق النائية.

المشاركة المدنية والالتزام

المشاركة المدنية والالتزام يصبحان حقيقة واقعة عندما يتم تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وفي بعض الحالات يتم إشراك الشباب والنساء للتعبير عن آرائهم، ولكن نادراً ما تؤخذ آراؤهم بعين الإعتبار من قبل صناع القرار. علاوة على ذلك، غالباً ما يكون هناك نقص فى الفرص بالنسبة للعديد من القطاعات المهمشة تقليدياً من السكان للمشاركة فى عمليات صنع القرار، على الرغم من رغبتهم فى خدمة مجتمعهم وبلدهم. إن أغلب الشباب والنساء الذين لا يشاركون فى الانتخابات يعتقدون أن مشاركتهم لن تغير من الوضع الراهن، وأن المشاركة فى الانتخابات لا يكون لها تأثير فى حياة النساء والشباب والفئات المهمشة الأخرى.

يعمل توسيع قاعدة المشاركة على تعزيز كل من مبدأ المواطنة بشقيها: الحقوق والواجبات، ومبدأ الانتماء والانحياز لمصلحة الوطن، كما يعمل على تعزيز مكانة المواطن فى المجتمع، ويساعد فى توظيف طاقات المجتمع ككل.



ومن جهة أخرى، فإن مشاركة المواطنين، هي تعبير حقيقي عن مصالحهم، وترجم هذه المشاركة من خلال العملية الديمقراطية، التي تؤكد على حق المواطنين في التعبير عن إرادتهم الحرة في التفكير، والإختيار، والمشاركة، تحقيقاً لرغباتهم، وطموحاتهم؛ وعليه من حق المواطنين وفق الأهلية القانونية التي يحددها الدستور المشاركة عبر الآليات والقنوات المختلفة، وهي ضرورية للديمقراطية لأنها تضمن التوزيع العادل للثروة، والمساواة والإنصاف.

المساواة بين جميع المواطنين (عدم التمييز):

تعد هذه المساواة إحدى القضايا الجوهرية في المواطنة، فلا يجوز التمييز بين المواطنين على أساس الدين، أو العرق، أو الجنس، أو اللون....الخ. ويجب أن ينال المواطنون حقوقاً وواجبات متساوية دون أية اعتبارات. إن البديل لحالة المساواة هذه هو دولة تصنف مواطنيها على سلم الدرجات مواطنين من الدرجة الأولى، والثانية، والثالثة، وهذا يعني التمييز بين المواطنين، والتهميش لبعض المناطق دون سواها.

ويجب العمل على ما يلي لتحقيق المساواة بين المواطنين:

- العمل على تحقيق مبدأ سيادة القانون.
- العمل على وقف جميع أشكال التمييز بين المواطنين.
- العمل على ضمان الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين.

وعند الحديث عن المساواة يجب الانتباه إلى الأشخاص الأكثر عرضة للتمييز والاقصاء والتهميش كالأجانب والنازحين والفقراء والأقليات، وتركز حقيبة الأدوات هنا على منظومة الأمم المتحدة وآليات حماية حقوق الإنسان لإعمال جميع الحقوق المنتقصة

ولا يتم إحترام حقوق النساء بالدرجة نفسها التي تحترم فيها حقوق الرجال. ويعتبر التمييز ضد النساء حقيقة تمارس يومياً، كما تلعب العادات والتقاليد دوراً هاماً في الحد من مشاركة النساء وحصولهن على حقوقهن الأساسية. وما تزال الضغوطات الإجتماعية على كل من النساء والرجال للإلتزام بالأدوار التقليدية قوية، وبخاصة على مستوى العائلة. ويستخدم الدين أحياناً كأداة ضد مصالح النساء. ويجب أخذ موضوع المساواة في النوع الإجتماعي والتقدم في حقوق المرأة بعين الإعتبار في برامج التنشئة على المواطنة.

ما هي المساواة في النوع الإجتماعي؟

تشير المساواة في النوع الإجتماعي إلى الحقوق والمسؤوليات والفرص المتساوية بين النساء والرجال والبنات والأولاد. ولا تعني المساواة بأن النساء والرجال سيصبحان مثل بعضهما البعض ولكنه يعني بأن حقوق ومسؤوليات النساء والرجال لن تكون رهناً بمولدهم كذكور أو إناث.

تعني المساواة في النوع الاجتماعي بأن مصالح وإحتياجات وأولويات كل من النساء والرجال ستأخذ بعين الإعتبار، من خلال الإعترااف بتنوع مجموعات مختلفة من النساء والرجال. وموضوع المساواة في النوع الاجتماعي ليس "مسألة تخص المرأة" بل يجب أن تخص كل من الرجال والنساء وتراعي إشراكهن بالكامل. ينظر إلى المساواة بين النساء والرجال كمسألة مرتبطة بحقوق الإنسان وكشرط أساسي ومؤشر لتنمية مستدامة تستند إلى الناس.

المساواة هي حق إنساني أساسي وتشير إلى المعاملة المتساوية بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بحقوقهم وكذلك في إطار التشريعات والسياسات ومنحهم فرص متساوية للوصول إلى الموارد والخدمات والسيطرة عليها في سياق العائلة والمجتمع.

تعني المساواة بين الجنسين إمتلاك المرأة الفرص ذاتها التي يمتلكها الرجل بما في ذلك القدرة على المشاركة في الحياة العامة. قد تواجه النساء ليس فقط التمييز على أساس الجنس ولكنها قد تواجه أيضا الآثار المركبة الناشئة عن العرق والعمل والإعاقة والهوية الدينية والاثنية والطبقة.. الخ

لهذا نجد أنه لا يتم إحترام حقوق المرأة بنفس الدرجة التي تحترم فيها حقوق الرجال ويعتبر التمييز ضد المرأة حقيقة تمارس يوميا، كما تلعب العادات والتقاليد دورا هاما في الحد من مشاركة المرأة وحصولها على حقوقها الأساسية.

كما أن العناصر التي لا تساعد على تحقيق مواطنة كاملة للنساء في مجتمعاتهن تشمل: نقص البرامج المستدامة والثقافة السياسية التي تغذي وتدفع روح المساواة والديمقراطية المتضمن في المطالب النسوية بالمساواة؛ ضعف الوعي العام للمواطنين بحقوقهم وعدم تشجيع المطالبة بها؛ دمقرطة مؤسسات الدولة والأحزاب السياسية لجعلها أكثر قربا لمطالب النساء، وأن تتسم بالشفافية والمحاسبة والمصادقية لقواعدها الجماهيرية؛ نقص أو ضعف قواعد نسائية منظمة تكون في موضع قوة لأحداث التغييرات المطلوبة؛ وجود مقاومة سواء على المستوى المؤسسي أو الأفراد لدمج النساء في الحياة السياسية العامة ليكون موضع وهدف للسياسات العامة (Goetz 1997).

بدون تغييرات ديمقراطية عميقة سيكون من الصعب على الحملات المطالبة بحقوق المرأة وتحقيق مواطنتها الكاملة أن تحقق مرادها.

التنوع:

يجب النظر في مسألة التنوع عند تطبيق موضوع المواطنة. بعض المجموعات التي يجب أخذها بعين الإعتبار تضم: الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمعات القبلية والأقليات اللغوية والدينية بالإضافة إلى اللاجئين من دول أخرى. "إن مفهوم التنوع يشمل القبول والاحترام، ويعني إدراك أن كل فرد فريد من نوعه، وعلينا الاعتراف باختلافاتنا الفردية، وقد يكون ذلك على مستوى العرق أو الجنس أو النوع الاجتماعي، والوضع الاجتماعي والإقتصادي والعمر والقدرات البدنية، والمعتقدات الدينية والمعتقدات السياسية، والإيديولوجيات الأخرى. وهذا يعني إستكشاف هذه الإختلافات في بيئة آمنة وإيجابية وراعية.



ويدور حول ضرورة تفهم بعضنا والانتقال إلى ما هو أبعد من التسامح البسيط إلى إحتضان الأبعاد الغنية من التنوع الموجودة داخل كل فرد والإحتفاء بها."

<http://gladstone.uoregon.edu/~asuomca/diversityinit/definition.html>

وقد خصصت أوراق بحثية أساسية يتم

التحديات:

يشكل غياب التنشيط البيروقراطية على المشاركة. ويعد الحكومة، مما يؤدي المعلومات وحرية مبادرات لإلتزام المؤسسات الحكومية محدودة للتشاور من الناس محورياً فتشمل العنف على وقدرتهم على المش



وتشتمل المعوقات (الأسرة، والمجتمع والمجتمعية.

المصادر:

- مقال مفهوم المواطنة : إعداد الأستاذ ابراهيم ابو الخير
- مقال بعنوان : المواطنة الحقوق والواجبات واقع وطموحات، دراسة لحالة الأردن: إعداد الدكتور محمد زين العابدين
- ورقة مرجعية حول المواطنة الديمقراطية - حقيبة أدوات لنعمل معا من أجل التغيير "دليل عملي للمواطنة الديمقراطية للشباب والنساء ، اكويتاس وشبكة أنهر 2012
- ورقة عمل مقدمه من الدكتور يسري مصطفى - مصر.